

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

المسائل النووية

ورقة عمل مقدمة من الصين

١ - قدم الوفد الصيني خمس ورقات عمل إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، اتصلت على التوالي بالضمانات الأمنية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية والمسائل النووية في الشرق الأوسط، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي والحد من خطر الحرب النووية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.32) و NPT/CONF.2020/PC.I/WP.33 و NPT/CONF.2020/PC.I/WP.34 و NPT/CONF.2020/PC.I/WP.35 و NPT/CONF.2020/PC.I/WP.36)، وعرضت بشكل شامل وجهات النظر الرئيسية للصين بشأن المسائل ذات الصلة. وبناء على ذلك، يود الوفد الصيني أن يؤكد الجوانب التالية:

(أ) ينبغي للمجتمع الدولي أن يهدف واعي مجتمع المستقبل المشترك بأمن البشرية، وأن يلتزم بالتعددية في مجال الأمن، وأن يعزز بناء عالم يتسم بالانفتاح والشمول والنظافة والجمال يتمتع فيه الناس بسلام دائم وبأمن عالمي وباردهار مشترك؛

(ب) ينبغي لجميع البلدان أن تتخلص من عقلية الحرب الباردة وتفكير المحصلة الصفرية، وأن تدعو إلى تحقيق أمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام وأن تلتزم بتسوية الخلافات من خلال التشاور وتسوية المنازعات عن طريق الحوار؛

(ج) ينبغي للبلدان أن تحترم دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وأن تعزز أركانها الثلاثة بطريقة شاملة ومتوازنة، وأن تحافظ على سلطة المعاهدة وعالميتها وفعاليتها وتعززها من خلال رفض المعايير المزدوجة والبراغماتية. وينبغي للبلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك دون شرط كدول غير حائزة للأسلحة النووية في موعد مبكر.



أولا - عدم الانتشار النووي

٢ - إن الأسباب الجذرية لانتشار الأسلحة النووية معقدة. وينبغي بذل الجهود على المستوى الدولي لمعالجة أعراض الانتشار النووي وأسبابه الجذرية من خلال اتباع نهج كلي. أولاً، ينبغي للبلدان أن تسعى إلى تحقيق أمن عالمي والقضاء على الأسباب الجذرية للانتشار النووي. ثانياً، ينبغي أن تلتزم البلدان بالتسوية السلمية لمسائل الانتشار النووي من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. ثالثاً، ينبغي للبلدان أن تتخلى عن المعايير المزدوجة والبراغماتية وتدعم سلطة نظام عدم الانتشار النووي وتواصل تعزيز طابعه الحيادي والعقلاني وغير التمييزي. رابعاً، ينبغي للبلدان أن تتعامل مع العلاقة بين عدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية بطريقة عادلة ومتوازنة.

٣ - وتعد خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية نموذجاً لمنع الانتشار النووي بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ويتسم ضمان التنفيذ الدقيق لخطة العمل على المدى الطويل بأهمية كبيرة لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الآونة الأخيرة، واجهت خطة العمل حالة من عدم اليقين المتزايد. وبغية الحفاظ على مجمل فوائد النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ينبغي لجميع الأطراف ذات الصلة إدارة وحل النزاعات من خلال الحوارات والمشاورات من أجل الحفاظ على وحدة خطة العمل ومصداقيتها.

٤ - وإن الترويج لعملية تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية يخدم المصالح الأمنية للمنطقة والعالم بأسره. وحالياً، يشهد الوضع في شبه الجزيرة حالة استرخاء تم التوصل إليها بشق الأنفس. وينبغي لجميع الأطراف المعنية اغتنام الفرصة والتحرك في الاتجاه نفسه. ويتعين عليها أن تتبع "نهج المسار المزدوج" بتشجيع تجريد شبه الجزيرة من الأسلحة النووية وإنشاء آلية سلام فيها بشكل متزامن من أجل تحقيق مستقبل يتميز بسلام واستقرار دائمين.

٥ - وتشكل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصراً هاماً من النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وينبغي لجميع الأطراف أن توفر الدعم للوكالة كي تواصل تحسين كفاءة وفعالية الضمانات بطريقة محايدة وموضوعية وشفافة.

٦ - وإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لا يعتبر مهماً بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة فحسب، بل أيضاً بالنسبة لصلاحية عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، إن جميع الأطراف ذات الصلة مدعوة إلى اتخاذ تدابير مرنة وعملية للعمل على كسر الجمود وعقد المؤتمر الدولي المؤجل بشأن هذه المسألة في وقت مبكر.

ثانياً - نزع السلاح النووي

٧ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام للمسائل الاستراتيجية التي قد يكون لها أثر سلبي على نزع السلاح النووي. وينبغي وقف تطوير أو نشر المنظومات الدفاعية العالمية المضادة للقذائف والتخلي عنها فوراً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لجميع الدول أن تعمل معاً لمنع تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه، والحيلولة دون أن يؤدي سباق التسلح الشديد التطور تكنولوجياً إلى تفاقم عدم التوازن الاستراتيجي الدولي، والحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي وتهيئة البيئة الأمنية الدولية اللازمة لنزع السلاح النووي.

٨ - وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضطلع بمسؤولياتها بشكل ملموس وأن تلتزم بالحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية في نهاية المطاف، وأن تفي بإخلاص بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وأن تلتزم علنا بعدم السعي إلى حيازة دائمة للأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقلل من دور الأسلحة النووية في مذهب الأمن القومي، وأن تتخلى عن سياسة الردع النووي القائمة على استخدام الأسلحة النووية أولاً وأن تتخلى عن سياسة وممارسة المظلة النووية وممارسات المشاركة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل التزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية، والامتناع عن أعمال البحث والتطوير المتصلة بأنواع جديدة من الأسلحة النووية، والتوقف عن نشر الأسلحة النووية في الخارج. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بعدم توجيه أسلحتها النووية ضد أي بلد وأن تتعهد صراحة دون قيد أو شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وينبغي أن تدعم التفاوض على صكوك قانونية دولية بشأن مسائل ضمانات الأمن السلبية وعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، وإبرام تلك الصكوك. وينبغي أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية جميع الخطوات اللازمة لتفادي إطلاق الأسلحة النووية خطأ أو من غير إذن وضمان أمن المرافق المتصلة بالأسلحة النووية. وتحمل الدول الحائزة لأكثر الترسانات النووية المسؤولية الأولى والأكبر عن نزع السلاح النووي وينبغي لها أن تتولى القيادة في تخفيض تلك الترسانات النووية إلى حد كبير بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وملزمة قانوناً.

٩ - وينبغي أن يراعي نزع السلاح النووي مبادئ "الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي" و "الأمن غير المنقوص للجميع" وأن يتم تنفيذه بطريقة تدريجية في إطار الآليات القائمة للتفاوض بشأن نزع السلاح. وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في عملية نزع السلاح النووي. وينبغي لجميع الدول الموقعة أن تعزز ما توفره لها من دعم سياسي ومالي. ومؤخراً، صدقت الأمانة التقنية المؤقتة على مجموعة من محطات الرصد في الصين في إطار نظام الرصد الدولي، مما يعكس دعم الصين الثابت للمعاهدة. ويعتبر مؤتمر نزع السلاح المنتدى المناسب الوحيد للتفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وينبغي أن يبدأ فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد المعاهدة العمل، بما يتفق تماماً مع ولايته المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١، لضمان أن يؤدي ما يخلص إليه من نتائج إلى تعزيز سلطة مؤتمر نزع السلاح. وتنطوي عملية التحقق من نزع السلاح النووي على معلومات حساسة عن الأسلحة النووية. وينبغي ألا تنال البحوث ذات الصلة والمناقشة بشأن هذه المسألة من المصالح الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية، وينبغي أن تُعتمد فيها تدابير صارمة في مجال عدم الانتشار.

ثالثاً - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

١٠ - تتسم الطاقة النووية بأهمية كبيرة بالنسبة إلى ضمان أمن الطاقة والتخفيف من حدة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. وإن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وينبغي ألا تؤدي الجهود المبذولة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تقويض الحقوق المشروعة للدول الأطراف، ولا سيما البلدان النامية، في استخدام الطاقة النووية

في الأغراض السلمية. وستواصل الصين تعزيز بناء الطاقة النووية بشكل مطرد، وتوليد مزيج من الطاقة الحديثة النظيفة والأمنة ومنخفضة الكربون وعالية الكفاءة، وتعزيز تطوير الطاقة النووية في العالم بأسره.

١١ - وبعد الأمان والأمن شرطان أساسيان لتطوير الطاقة النووية واستخدامهما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بمفهوم الأمن النووي الرشيد والمنسق والتدريجي وأن يعزز التدخلات السياسية والمسؤولية الوطنية والتعاون الدولي وثقافة الأمن النووي. ولطالما أولت الصين أهمية كبيرة للأمان النووي، وقد وضعت قانون الأمان النووي حيز النفاذ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وسوف تستمر الصين في ضمان التشغيل الآمن والموثوق للمرافق النووية من خلال التنظيم الفعال والإدارة العلمية.

١٢ - وتعمل الصين بنشاط على تعزيز التعاون الدولي بشأن الأمان والأمن النوويين وتدعو إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، استضافت الصين الحلقة الدراسية الخامسة المعقودة في إطار الاجتماع الآسيوي الأوروبي بشأن الأمان النووي من أجل زيادة التعاون في مجال الأمان النووي وتعزيز النمو الأخضر في آسيا وأوروبا. في نيسان/أبريل ٢٠١٨، استضافت الصين والولايات المتحدة الأمريكية معا حلقة العمل التي عقدها فريق الاتصال المعني بالأمن النووي بشأن بناء القدرات والتعاون على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز التعاون الإقليمي بشأن بناء القدرات في مجال الأمن النووي وإقامة شبكة لبناء القدرات في مجال الأمن النووي. وتولي الصين أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهي على استعداد للعمل مع جميع الدول الأطراف لجعل العالم كله يتمتع بفوائد الطاقة النووية.